الدين والديمقراطية
أسئلة الواقع في الدولة الدينية

obeikandl.com

obeikandl.com

الدين والديمقراطية
أسئلة الواقع في الدولة الدينيّة (*)

● *ماهي برأيكم شروط إمكان قيام دولة دينية؟*

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد، فإنّ الإجابة عن هذا السؤال يُحَدِّدها تصوّرنا للإسلام. ولذا فإنّ علينا أنْ نُحَدِّد قبلاً رؤيتنا للإسلام؛ فثمَّة آراء عن الإسلام وتصوّرات له مُخْتلفة، وهي ليست وَقْفًا على زماننا الحاضر، فعلى مرّ العصور كان ثمّة تأويلات وقراءات للإسلام مختلفة. وعندما نسأل عن تأسيس دولة إسلامية فإننا فعليّا نسأل: أيَّ إسلام تَعْنون؟ أإسلام أبي ذر، أم إسلام ابن سينا، أم إسلام الغزالي؟ أإسلام أهل الحديث، أم إسلام المُتَصَوِّفة؟ الإسلام الشيعي، أم الإسلام السنّي؟

ثمة إذن عدّة تصوّرات للإسلام. وهناك من ينفي وجود دولة الإسلام ويقول بأنّ الحكومة مفهوم بشري وأرضي، وأنّ رسالة

(*) حوار أجرته مجلة المنطلق اللبنانية مع السيد محمد خاتمي ونشر في عددها الخامس عشر بعد المائة (ربيع / صيف عام ١٩٩٦م).

الإسلام إنّما هي هداية الإنسان إلى نعيم الآخرة، وأنّ من الطبيعي أنْ توجد حياة الإنسان في نطاق يُيَسِّرُ له الوصول إلى الهدف الكلّي وهو الارتقاء والسموّ. وكما نتعرّف على الطبيعة عن طريق التَّجْربة والخطأ وقوانينها، فإنّ علينا أيضًا أنْ ندرس اجتماعنا ونمهّد الظروف المناسبة لحياة أفضل.

وقد يوجد من يقول بأنّ الإسلام يُشرف على الحكومة وعلى الحياة من خلال القواعد العامة والأطُر الكلّية. وقد يقول بعض آخر إنَّ الإسلام قد عَيَّنَ ورسم شكل الحكومة ونظام الحكم أيضًا. على أنَّ النقطة التي تتّخذ مزيد أهمّية إذا ما قَبلنا بأن الإسلام يريد السياسة والحكومة، هذه النقطة هي في الاختلاف الذي سَيَنْجُم ـ لابد ـ بين الشيعة والسنة، وفي التَّفريق بين زمان حُضور المعصوم وغيبته. ولكنّ هذا الاختلاف لا يضرّ بالموضوع. فلا شكَّ في أنَّ ثمّة تباينًا واختلافًا بين أصحاب الرّأي فيما يتعلّق بالدّولة في زمن المعصوم وفي زمن غيبته.

المسألة المهمة والمطروحة الآن على بساط البحث هي: هل أمر الحكومة مفوّض للناس أو لا، حتّى ولو كان الدين قد رَسَمَ الأطُر المناسبة للحكومة؟

إنَّ علينا بادئ ذي بدء أنْ نُحَدِّد أسُس البحث وأنْ نتناولها بالنقاش، لأنَّها هي التي ستقودنا إلى خاتمته ونتائجه. إذن لا بدّ لنا من أنْ نُقرَّ المبدأ وأنْ نُرْسي القاعدة لكي نصل إلى النتيجة المناسبة.

إنني، شخصيًا، أعتقد أنَّ الحكومةَ أمرٌ مُفَوَّضٌ للناس، والدين قد رسم

القواعد الكلّية والضّوابط العامّة للنظام السياسي. إلاّ أنَّ تحديد ما يُناسب هذه الأمور أو ما لا يناسبها مَوْكول إلى الناس؛ كما أنَّ قيامَ الحكومة واستمرارها يتبعان إرادةَ الناس ورغبَتَهم. أمّا إذا ما اعتقدنا بأنه لا دورَ للناس سوى أنْ يكونوا تابعين، أي لو قلنا بأنَّ الله قد عَيَّنَ شكل الحكومة والحاكم أيضًا، وأنَّ الناس مكلّفون بالطّاعة حصرًا، لو قلنا ذلك فإنَّ شكل الحكومة وظروفها والحاكم أيضًا، كلّ ذلك سيختلف كما سيختلف الميزان الذي يزن حقوقَ النّاس وستتفاوت الحرّيات أيضًا.

إذن، ليس هناك شكلٌ واحد مُتَّفَقٌ عليه بين الفقهاء والمُفكّرين الإسلاميين للحكم الإسلامي، ولا شرائط مخصوصة مُتَواضَعا عليها، لأنَّ الفهم المُوَحَّدَ والرؤية الموحَّدة للإسلام غير موجودين.

● *أجبتم سماحة السيّد عن علاقة الدين بالدولة ومصدر مشروعيتها، ما أريد معرفته هو الشروط الواقعية لاستمرار هذه الدولة واستقرارها؟*

أنا أرى أنّ إرادة الناس ورغبتهم شرطٌ أساسي لقيام الدولة ولضمان دوامها. بلى، بوسعي أنْ أتصوّر قيام دولة خارج إرادة الناس ورغبتهم، ولكن يَصْعُبُ عليّ تصوّر استقرارِها ودوامِها، لأنَّها غير مطلوبة أصلاً.

ونحن عندما نتحدّث عن حكومة إسلامية، فإنَّنا نصدر في الحديث عن فهمنا للإسلام وتصوّرنا له. لا يُمكن لدولة إسلامية أنْ تقوم ،ولا يُمكن

لحكومة إسلامية أنْ تستمرّ بمعزل عن الناس وإرادتهم، فللشّعب الدور الأساسي والحاسم في هذا المجال. ومثل هذا ينطبق على الحكومات غير الإسلامية أيضًا، ذلك أنَّ الكلمة الفَصْل يجب أن تكون دائمًا للشعب. وهذا أمر لا مندوحة عنه في عالمنا المعاصر.

وعليه فلا بُدَّ لنا من دراسة الفَرْق بين إرادة الشعب والحكومة، ومن ثمّ إحالة الأمر على الشرع ليرى رأيه فيه.

● ***واضح أنكم تتركون للناس حرية الخيار، فكيف تؤصلون هذه الحرية؟***

الحرّية أمرٌ شائك ومعقّد، ولذا فإنّ علينا تحديد مساحة ونطاق البحث أوّلاً، كما أن فهمنا للحرية منوطٌ إلى حدّ بعيد بتصوّرنا للدين وتصوّرنا للإسلام. ثمّ إنّنا حين نتحدّث عن الحرية، فإنَّ علينا أنْ نعرف هذه الحرّية، ممَّنْ جاءت ولمن تراد؟ إنَّه سؤال أساسي. وعندما نقول الحرّية في الإسلام فإنَّ علينا أنْ نُحَدِّد أيَّ إسلام نعني.

إنَّ بحثًا كهذا له مبان ومبادئ يجب تبيانها. فللحرّيات جوانب مختلفة وأنا أؤثرُ الحديثَ عن الحرّية السياسية، وهو أمر يقتضي حرّية الفكر وحرّية التعبير وحرّية الاجتماع وحرّية مُحاسبة الحكومة ومساءلتها.

الحرّية السياسيةُ تعني أنَّ النّاس هم مصدر شَرْعِيَّة الحكومة، وأنَّ لهؤلاء

الناس الحُكْمَ النهائيَّ لها وعليها. بكلمة أخرى، الناس هم أساسُ الحكومة، وفيهم تضرب جذورها، وأن بيدهم مصيرها أيضًا.

هذه هي الديمقراطية المطروحة: الدولة تنبع من الشعب، والحكم والبتّ بأمرها يعود إلى الناس وإرادتهم، وهذا يقتضي، كما أسلفنا، حرّية الرأي وحرّية التعبير وحرّية الاجتماع.

ولكن، وفي المقابل، ثمّة رأيٌ يناهض الديمقراطية ويناقضها ويرى في الحكومة أمرًا مفروضًا على الناس من مصدر غير بشريّ، سواء كان هذا المصدر هو الله أم الطبيعة. فالرّواقيون مثلاً كانوا يعتبرون السياسة والأخلاق حقوقًا طبيعية. فحياة الإنسان السياسية مثل كلّ المجالات الأخرى لها قوانين قرّرتها قوّة إنسانية، وبعبارة أخرى فإن ثمّة نظامًا متقنًا وناموسًا مُحكمًا في العالم، حتّى في أسلوب إدارة الحياة والعلاقات الاجتماعية. وعلى الإنسان معرفةُ هذا النظام وإطاعتُه. وكما أنه ليس للإنسان يدٌ في قوانين الطبيعة، بل إن عليه أن يُكيّف حياته ويلائمها معها إذا ما أراد البقاء حيًا، فكذلك الأمر بالنسبة للقوانين التي تضبط الأخلاق والسياسة والحكم، فهي مُقَرَّرة من فوق وعلى الإنسان الانصياع لها، وهو أمر يتنافى والديمقراطية.

طبعًا، للديمقراطية جذور موغلة في التاريخ الإنساني. ولقد كانت أمرًا مذمومًا ومرفوضًا عند المُعَلِّمَين أفلاطون وأرسطو، وكانت تُصَنَّف، كنظام سياسيّ، إلى جانب الأوليجاركية والتماشية والطاغوتية وغيرها من أنظمة الحكم الفاسدة. وكان انطباعهما عن الديمقراطية سيّئا، فأفلاطون كان يُهاجم الدّيمقراطية بقوّة أكبر، في

حين كان أرسطو، رغم اعتباره إيّاها في جملة النظم السياسية، يرفضها ولا يرى فيها نظامًا مقبولاً.

أمّا الفارابي، مُؤسِّس الفلسفة الإسلامية، فلقد عالج هذا الموضوع أيضا، وسمّى الديمقراطية مدينة الأحرار أو المدينة الجماعية، ولكنه تبنّى ما أسماه بالمدينة الفاضلة والتي وضعها مُقابلَ المدن الأربع وضدّها، وإحدى تلك المدن المقابلة سمّاها المدينة الجاهلة والتي تندرج تحتها أنواع، إحداها المدينة الجماعية، الأمر الّذي يعني معارضته للديمقراطية ورفضه لها.

ومع أنّ أرسطو والفارابي يعتبران الديمقراطية أقلّ سوءًا بالمقارنة مع رأي أفلاطون، فأرسطو يقول إنَّ أقرب المدن إلى مدينته المنشودة هي المدينة الديمقراطية، والفارابي يرى إمكانية لتولّد المدينة الفاضلة من المدينة الديمقراطية أو مدينة الأحرار. إذن، الديمقراطية، كما عرّفها هؤلاء الثلاثة قديمًا، هي النّظام السّياسي الذي يكون كلّ فرد فيه حرًا في فعل أيّ شيء ومساويًا للآخرين. وعليه فإنَّ الحرية والمساواة هما الركنان الأساسيان لمثْل هذا النوع من الحكومة. ولكنَّ فلاسفتنا الثلاثة هؤلاء يرفضونَهَا مَعَ أنَّها هي الحكومة الوحيدة المرغوب فيها والمقبولة في عالمنا المعاصر.

فيمَ كان رفضُ هؤلاء الفلاسفة لمثل هذا النوع من الحكومات؟

لقد كانت السّعادة هدف الإنسان الأسمى والنهائي في الفلسفة القديمة، وكانت السعادة أمرًا ساميًا ذا موازين ومقاييس عامّة وثابتة. وكان عقل الإنسان باعتباره، هو أيضًا، جوهرًا متعاليًا وساميًا، كان

قادراً على إدراك تلك المفاهيم. أي أنَّ السعادة أمرٌ ما بعد طبيعي، والعقل الذي يشخّص هذه السّعادة ويُدركها هو أيضًا أمرٌ ما بعد طبيعيّ. وكان لبلوغ السّعادة سبيل مُعَيّن أسماه الفلاسفة القدماء بالفضيلة. ولكنّ للفضيلة أيضًا أصولاً ومقاييسَ يُدْركها العقل. ولقد حدّد أفلاطون وأرسطو أنواعها بأربعة هي: الحكمة والعفّة والشجاعة والعدالة. وبكسب هذه الفضائل ينال الإنسان السعادة، والحياة السعيدة إنَّما هي تلك التي تتّفق وَمُدْرَكات العقل الإنساني، فالسّعادة تَتَحَقّق عندما تخدم القوى الإنسانية العقل.

ومع أنَّ الحرية تعني حرية الإنسان في فعل ما يشاء، إلاّ أنَّ الحياة السعيدة عند القدماء كانت تعني الائتمار بأوامر العقل. ومن هنا فإنَّ الحرّيةَ المُطْلَقَةَ لم تكن بالأمر المرغوب فيه في تلك الفلسفة؛ والدّينُ في بعض وجوهه يتقاطع مع الفلسفة القديمة، فهو يرى أنَّ الوجودَ المطلقَ والوجودَ المتعالي هما مركز الوجود، وهما الكمال المطلق، وأنَّ السّعادة الإنسانية هي في الدُّنوِّ من المطلق. طبعًا الفلاسفة يرون أنَّه يمكن إدراك المطلق عن طريق الاستدلال العقلي، إلاّ أنَّ العرفانيّين يُنكرون هذا الطريق، ويرون أنَّ معرفة المطلق إنَّما تأتي من طريق الإشراق والقلب، بَيْدَ أنَّ هؤلاء يتَّفقون على أنَّ السّعادة كامنة في القرب والدنوّ من المُطْلق، وسبيلُ القرب إنَّما هو التَّسليم لله وطاعته. ويرى بعض المُتَصَوِّفة أنَّ بلوغ السَّعادة يأتي برياضات ومجاهدات، وهذا يعني تنصيب الطريقة عوضًا عن الشريعة، بَيْدَ أنَّ سوادَ المُتَدَيّنين الأعظمَ لا يرى ذلك بل يرى أنّ الالتزام بالشّريعة والتَّقيُّد بتعاليمها هما اللذان يُؤهِّلانهم للوصول.

أمّا في عصرنا الحاضر، فإنَّ الرأي قد تبدّل وتغيّر؛ فالإنسان، وأعني بذلك الفرد الإنسانيّ، قد غدا المحورَ، فلكلِّ إنسان خصوصيّاته التي تشمل ميوله ورغباته وإرادته وتشخيصاته للأمور ونظرته إليها، والمجدّدون يقولون بأفضلية الإنسان، وبأنَّ كل ما بعده لا علاقة له بحياته التي يحياها. وإذا قلنا بأصالة الوجود الإنساني في هذا العالم، وإذا قلنا بالأصل الواحد لجميع الخلق، فإن سعادة الإنسان تكمن في استثماره حياته وتحقيق سعادته في هذا العالم، وآنذاك سيعيش وفق رغبته دونما سدٍّ ولا حائل يحول بينه وبين إبرازه وجوده وتحقيقه هويّته في هذا العالم. بمعنى آخر لا يمكن وَضْعُ حدٍّ لحرّية الإنسان، بل إنَّ حرّيته تنتهي عند حدود حرّيّات الآخرين. واستنادًا إلى ذلك، يُمكن اعتبار الديمقراطية أمرًا أصيلاً وسبيلاً إلى تنظيم الاجتماع الدنيوي.

أمّا السّياسة في عالم الغرب، فلقد اتّخذت مسارًا مُتَعَرِّجًا. ومكيافيللي، وهو مُؤسِّس الفكر السياسي الحديث ـ وقد تأثَّرَتْ نظريَّتُهُ إلى حدّ بعيد بظروف الحياة السياسية في إيطاليا آنذاك ـ كان يبحث عن سلطة مركزية مقتدرة، وكان رأيه أنَّ قيام ودوام هذه السُّلطة يقتضيان إطلاق يدها كي تفعل ما تشاء. كان يبحث عن السُّلطة الأقوى للخلاص من الاضطراب القائم، وكان يرى أن السُّلطة المنشودة تنبع من الفرد ذاته ومن المجتمع الإنساني لا من خارج الفرد، وهذا يعني أنه كان ينفي القداسة عن السياسة.

فالحاكم مُطْلَقُ السلطة، له أن يفعل ما يشاء؛ بَيْدَ أنَّ شَرْعِيَّة سلطته

وشعبية حكمه ليستا ذاتيَّتين، بل هما تمثيل لسلطة الشعب (Nation) وهو في الفكر السياسي مظهر إرادة الإنسان، وفي الوقت عينه هو مصدر القوّة السياسية وبرهان شرعيتها. فمكيافيللي كان يرى في الأمير مُمَثِّلا للشعب، ولكنّه يفعل ما يشاء وسلطته مطلقة لأنه استمدّها من الشعب.

أمّا في فكر توماس هوبز السياسيّ، فلقد أصبح الموضوع واضحًا. فنحن نجده يؤمن بأنَّ شرعية السلطة ناشئة من العقد الاجتماعي، أي أنَّه كان يعتقد بتخلّي أفراد الشعب عن إرادتهم للشخص الحاكم، وهذا في رأينا ليس عقدًا بل «إيقاعًا» (*) فالحُكْمُ ليس مسئولا تجاه الشعب بحسب هذا الإيقاع، ولأنّ هذا ليس عقدًا بين جانبَيْن، فليسَ من حقّ الشعب عنده أنْ يسحب تفويضَهُ له، فهو يتخيّل الحكومة كائنًا أسطوريا شديد القوّة، استعار له اسم «لڤياثان»(**). وهو يمنح السُّلطة المُطلقةَ للحكومة حرّية أن تفعل ما تشاء لتثبيت الأمن. وهذا يعني أن هوبز يرى للحاكم سلطة مطلقة.

ولكن متى طرُح هذا الرأي؟

لقد طُرِحَ هذا الرأي حين تضافرت ثلاث قوى هي المتنوّرون والبورجوازيون الاقتصاديون الجدد وحركة الإصلاح الديني، ضدّ الحكم المُطْلق الذي كانت الكنيسة والإقطاع يمثلانه في أوروبا،

(*) الإيقاع: اصطلاح فقهي قوامه إطلاق صيغة من طرف واحد، على خلاف العقد الذي هو إطلاق الصيغة من طرفين. ومثالُ الإيقاع الوقف، حيث يوقف المالك جزءًا من ملكه للعامة، أو بعض منهم، أو طلاق الرجل لامرأته.

(**) اسم كتاب هوبز الذي يحتوي كل فكره. وهو اسم لحيوان توراتي.

فالتَقَتْ هذه القوى حول الأمير لطرد منافسيهم. ولمّا تَمَّت لهم السيطرة على الكنيسة وتمّ إبعاد الإقطاع واقتلاعه، أسقطت البورجوازية السلطان والإقطاع أيضًا وقالت بأنّ على السُّلطان، (الإمبراطور)، الخضوع لسيادة الشعب والدستور والمؤسّسات.

وكانت الحرّية، علاوة على الأخُوَّة والمساواة، شعارًا للثورة الفرنسية. بَيْدَ أن تلك الحرّية لم تنصّ على حرّية كلّ الأفراد، بل على نفي حصر الامتيازات الخاصّة بالأشراف والإقطاع ورجال الدين، ومساواتهم مع البورجوازية. وكانت الحرّية تعني حرّية التَّملّك والتعامل والتفلّت من إسار الدين، وهكذا بدأت العلمنة.

ها هي ذي مسيرة الديمقراطية! وكما نرى، فإنَّ تغيّرات كثيرة عبر تاريخها قد طرأت عليها، حتّى غدت في عصرنا هذا الطَّريق الوحيد للوصول إلى الحكومة. فالدّيمقراطية تَعْني أنَّ الحكومة منَ الشَّعب وفي خدمته ومسئولة أمام الناس وتجاههم، وهذا يستلزم حرّية التفكير والاعتقاد وحرّية التعبير وحرّية الاجتماع وغير ذلك من النشاطات.

وإذا ما شئنا، في هذا المقام، وَصْفَ علاقة الديمقراطية بالدّين، لوجدنا الكثير من النقاط غامضة ومبهمة فيما يعني الدّيمقراطية نفسها أيضًا؛ فهي، وقد تزامن القَوْلُ بها مع ولادة اللّيبرالية والعلمانية، مُنحَتْ معاني العلمانية واللّيبرالية عينها، في حين أنّها، في أدقّ دلَالاتها، طريقُ وسبيلُ الوصول إلى نظام سياسيّ. وهذه الديمقراطية يمكن أنْ تُفْضي إلى نظام هو، هنا، أنَّ إرادة الناس هي التي تُحَدِّد أسلوب الحكم، وما يُقَرُّ في نهاية الأمر يتبع إرادة الناس.

أعتقد جازمًا بأنْ لا تلازُمَ بين الدّيمقراطية والعلمانية والليبرالية، وأرى أنَّ المهمّ في نظرتنا للحكم: أهو مفوّض للناس أم أنّنا نعتبره أمرًا ما ورائيًا فُرض من فوق؟

وهنا أودّ أن أبيّن علاقة الدين بالديمقراطية.

فماذا نفهم من الدين؟ أهو سبيل إلى السَّعادة الأخْرَويَّة ولا علاقةَ له بحياة الإنسان في هذا العالم إلاّ في حدود ألاّ يخلّ بالهَدف السامي والكليّ والأصيل والأخْرَويّ؟

لئن كانت الإجابة بالإيجاب، فمعنى ذلك أنّ أمرَ الحكومة يعود إلى ما يقرّره الإنسان ويُشَخّصه. وعلى هذا النوع من فهم الدين، وبناء على هذه الرؤية، نجد أنَّ الدينَ لا ينسجم والديمقراطية وحسب، بل وينسجم مع العلمانية والليبرالية.

إن الكثير من مُفكّري أوروبا المتديّنين، وبعض مفكّري العالم الإسلامي، يعتقدون بأن غاية الدين إنما هي الهدايةُ لما هو أقوم، أي الحياة الأخرى، وأن لا علاقة له بالحياة الدنيا، وهي نظرة تنسجم مع الديمقراطية والعلمانية والليبرالية.

أمّا إذا قلنا بإشراف الدين على حياة الإنسان في هذا العالم ورَسْمه معالمَها وتحديده ضوابطها وقواعدها، فإنّنا حالتئذ نكون أمام ثلاث رؤى أو وجهاتَ نظر، وهي رؤى تَنبع من نظرتنا إلى الدين وحدوده:

هل حَدَّد الدين الكلّيات والقواعد العامّة وتَرَكَ التفاصيل والجزئيّات للعقل الإنساني لكي يُبْدِعَ وسائله وطرائقه وفق تلك القواعد العامّة، وتبعًا

لخصوصيات كلّ زمان ومكان؟، أم أنه رسم كُلَّ الحدود وأجاب عن كلّ شيء بما في ذلك الجزئيات والتفاصيل، وما علينا سوى الرجوع إلى الوحي لمعرفة تكليفنا في كلّ أمر حتّى ولو كان عن كيفية قيادة السيّارة مثلاً؟

إنَّهما رأيان لا بُدَّ من أن يؤدّيا إلى موقفَيْن مختلفين. ثمّ إنَّنا، حتّى لو قبلنا القول بأنَّ الدين قد وَضَعَ القوانينَ لهذا العالم وحدّدها، فإننا سنجدنا أمام رأيين في هذه القوانين:

أمّا الأوّل فهو اعتبار أن كلّ الضَّوابط قد حَدَّدها الدين وعُيِّنَتْ من فوق وفُرِضَتْ على الإنسان، فإنْ أطاع فبها، وإلاّ فإنَّ لأولي الأمر في الدينَ، الحقّ في حَمْلِ الناس على اتّباع تلك الضوابط بالطريقة التي يرون، والحكومة الدينَية تدخل في هذا الإطار.

إنَّه لمن المؤسف أنَّ الحكومات الإسلامية، منذ انقضاء العهد الراشدي وحتّى تعرّفنا إلى الحضارة الغربية، كانت تَتَلَبَّس بلبوس الدّين، وتدّعي لنفسها القداسة وتفرض على الناس طاعتها العمياء، وكانت كُلُّ سلطة مُهَيْمِنَة بيدها مقاليد الحكم، تدّعي لنفسها الشَّرعيّة وتُطالب الناس بالطاعة.

إنَّ أغلب مصائب المسلمين في تاريخهم إنَّما من هنا نَجَمَتْ. الأمر الذي يجعلنا نسأل: طالما أن الحكّام الأمويين والعبّاسيين قد اتّخذوا الحقَّ في فرض أنفسهم وطاعتهم على الناس، وطالما أن نظامَ المُلْك الوزير السلجوقي في عهد السلاجقة، قد ادّعى في كتابه سير الملوك، (سياست نامه) أنَّ المذهب الحنفي، وهو مذهب الأمير السلجوقي، وأن المذهب الشافعي، وهو مذهب الوزير، هما المذهبان الحقّ وأن ما عداهما من مذاهب الآخرين باطلة وفاسدة، وينبغي اجتثاثها والقضاء

عليها ـ أقول: طالما أن هؤلاء جميعًا بامتلاكهم الحُكْمَ والسلطة قد منحوا أنفسهم الحقَّ في قمع كُلِّ الفرق والمذاهب الأخرى، فلماذا لا يحقّ إذن لغيرهم من الفرق، إن هي تَمكَّنَتْ ـ أو لتلك التي حكمت، كالقرامطة والإسماعيلية ـ لماذا لا يَحقُّ لهم استخدام السُّلطة لوأد الأفكار الأخرى ومحاربتها ولفرض آرائهم وإرادتهم على المُخالفين طالما أن القضيّة معْيارُها السلطةُ والقوّة والاقتدار؟

يطلع هذا الرأي من اعتبار التّصوّرات الدينية ما وراء أو ما فوق بشرية، ويتأتّى من إضفاء القُدْسية عليها وفرض طاعتها والعمل بما تقوله، وكلّ فرقة اعتبرت رأيها حقّا لا يناله الباطل ومنحت نفسها حقّ فرض سلطتها على الآخرين.

أمّا الرأي الثاني، فيعتبر أنَّ مصدر الدين إلهيّ، وأنَّه من فوق نزل وحدّد الإطار للحياة، ولكنّه ترك التفاصيل للاجتهاد والتفكير. بوسعنا تحديد الأشكال عن طريق الاجتهاد في حين أن الدين هو الجوهر الأساسي؛ وطريقة بلوغ الدين تكمن في فهمنا للدين، وفهمنا هذا مرتبط بالزمان وبالمكان. الشيء الثابت والمقدّس هو جوهر الدين، أمّا فَهْمُنا للدين فأمر بشريٌّ ونسبيٌّ في الغالب وقابل للتغيير. جوهر الدين لا يقبل التغيير بل فهمنا له هو القابل لذلك.

وفيما يتعلّق بمسألة الدولة، فإنَّ الدين قد حدّد الضوابط الأساسية والإطار العامّ، وأمّا الحكومة فأمر مرجعه إلى الناس. بل إنَّنا نتصوّر أنَّه حتّى في زمان المعصوم كانت إرادة الناس ورغبتهم شرطًا لحكومته.

وفي نظرة دينية، سنرى أنَّ الناس هم من يُوَجَّهُ إليهم الخطاب،

وأنّهم هم المُطالَبون بإقامة العدل وبالإحسان، وأنّ رسالة الرُّسل محصورة بالبلاغ: ﴿ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ ﴾ (المائدة: ٩٩)، ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾(آل عمران: ١٦٤)، ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ (الحديد: ٢٥)، **وإذن فالناس هم من سيقومون بالقسط وليس الأنبياء، لأنّ على هؤلاء أنْ يُبلِّغوا ويخاطبوا الناس المكلَّفين بالأداء.**

لقد استقرّت حكومة الرسول وقامت عندما بايعه الأوس والخزرج، أي كلّ أهل يثرب تقريبًا. وبعد وفاته كان تشخيص أهل الحلّ والعقد هو المَبْنى والأساس في مسألة تعيين الحكومة، بصرف النظر عن المسائل الكلامية. والإمام علي (ع) يقول: «لولا حُضورُ الحاضر وقيامُ الحُجَّة بوجود الناصر وما أخَذَ الله على العُلماء ألاّ يُقارّوا على كِظَّة ظالم ولا سغب المظلوم لألقيت حبلها على غاربها».

فحضور الحاضر وقيام الحجّة ووجود الناصر شرط أساسي لقيامه بالحكم.

وفي زمان الإمامين الباقر والصادق، على الأقلّ، كان بوُسْعهما تولّي السّلطة بالقوّة كما فعل إبراهيم الإمام العباسي، كان بوسعهما ذلك ولكنهما أبيا، فالثورة العباسية كان شعارها: «الرضا لأهل البيت» واعتمدت القوة العسكرية ضدَّ الحُكْم الأمويّ.

لِمَ لمْ يُفكّر الأئمة خلال قرنين من الزمان في تكوين قوّة عسكرية وفرض حكومتهم على الناس؟ ولِمَ يخاطب القرآن الناس في جلّ آياته؟

ولِمَ اعتُبِرَ أهل الحلّ والعقد في زمن الخلفاء أنَّهم المخوَّلون، دون سواهم، انتخاب الحكومة؟ ولِمَ لَمْ يَبْنِ الرسول الأكرم حكومته إلاّ على أساس مبدأ البيعة؟ البيعة التي تمّت من جانبين، أي أنَّها كانت عقداً؟ فهلاّ يبيّن لنا هذا أنَّ الناس مخوّلون البتّ بأمر الحكومة حتى ولو كان المعصوم هو رأس الحكم؟ وأما في زمان غيبته فالأمر واضح طبعًا.

إذا كان الأمر على هذه الصورة، فبوسعنا أن نفهم أن الدين قد حَدّد وَرَسَمَ أصول الحكومة المطلوبة وقواعدها العامّة. وإنْ يكن بوسع البعض أن يرى أنّ الدين قد حدّد أكثر من القواعد العامّة، فإن طريق إقرار الحكومة واستقرارها يرجع إلى إرادة الناس. فإذا رأت الأكثرية نوعًا معيّنًا من الإسلام فسيُعْمَلُ به في الأمور الاجتماعية. وإذا قلنا بحقّ الناس في ذلك فإنَّ علينا منح الحرّية لبقية الآراء، والحكومة مسئولة أمام الناس.

ولا يحقّ لأحد أن يفرض الحكومة على الناس، وللنّاس حقُّ مُساءلة الحكومة، وللأفكار أن تُطرَحَ على المستوى العامّ. والرأي الذي تقف الأغلبية إلى جانبه ينبغي أن يسود. والحكومة وإن كانت مُحقَّة وَرَفَضَها النّاس تفقد شيئا من شرعيتها. وعندما نقول إنَّ الدّيمقراطية هي السَّبيلُ الوحيدُ لاستقرار النظام السياسي، فإنَّ على من يرفض الديمقراطية أنْ يأتي ببديل لها. نحن لا يُمكننا الكلام في فراغ، بل بوسعنا أنْ نتّفق مع الناس وأنْ نعتبر أنَّ إرادتهم هي الضّابطة، ونؤمِّن لهم الحرّية وفق إرادتهم ورغبتهم، ونحترم الفكر ورأي الناس العام.

إنَّها الديمقراطية! وإذا لم نحترم ونرغب في هذا السبيل فلنْ يكون

أمامنا سوى التمسّك بالحُكْم عن طريق القوّة والتسلّط. هل من بديل؟ ليس لنا إلاّ أن نأخذ في أحد هذين الطريقين. وإنّني، وبشكل منطقي، أؤيّد الديمقراطية بالطبع، فهذا الفكر، وكما أوضحت لكم، يَنْسَجِمُ مع الدين. ثمّ إن أحدًا لا يستطيع اختيار طريق غير ديمقراطي دون الاعتماد على القوّة. ما من طريق ثالث ألبتّة، والذين يرفضون الديمقراطية سبيلاً فإنّهم يَدْعون إلى الديكتاتورية والقهر، وهو ما ابْتُلِيَتْ به المجتمعات الإنسانية على مدى اثني عشر قرنًا.

وبالمناسبة، أذكر أنّني قد أخذت في تأليف كتاب في هذا المجال تحت عنوان **مسار الفكر السياسي في الإسلام**، وهو يُعنى بالوضع السياسي عقب العهد الراشدي، والفكر السياسي الإسلامي، ويرسم صورة المأساة التي عاشتها الأمة الإسلامية في زمان حكَمَتْها فيه حكومات اصطبغت وللأسف بصبَاغ ديني. لقد كان هذا موضوع بحثي في مرحلة الدراسات العلياَ، وآمل أن أوَفَّق إلى إنجاز الكتاب المذكور قريبًا.

المهمّ هو أنَّ الدّيمقراطية عندي لا تتنافى، طريقًا أو سبيلاً، مع الإسلام، كما اتّضح لنا من المأثور عن الرسول والصّحابة والأئمّة المعصومين. فهل يُراد منّا البحث عن بديل؟ أنا لا أحسب أنّ عاقلاً ينصحنا بترك الديمقراطية للبحث عن بديل آخر.

وبالطّبع فإنَّ الدّيمقراطية، وهي أسلوب بشريٌّ، تُنْتَقَدُ بكثرة وفيها نقاط ضعف، بَيْدَ أنَّها أمام مُنافساتها والخطر المُحيق بالمجتمع البشريّ من الطرف الآخر، وبملاحظة دَواعي الواقعية ورعاية المصالح وفهمنا

العامّ للإسلام، وإذا لم نكن مُتَحَجِّرين ومتعصّبين، وكنّا نعيش في زماننا ونعي أنَّ الفكر قد تطوّر وتحوّل وأنَّه لا يُمْكنُ حبس الأفكار في سجن من حديد، أقول: إنّنا لن نجد إذ ذاك طريقًا سوى الديمقراطية بالمعنى الذي ذكرت؛ واستقرارُ أيّ حكومة دينية لا سبيل إليه إلاّ من هذا الطريق.

● *أشرتم في نهاية الحديث إلى نقد الديمقراطية وإلى نقاط ضعفها، وهو نقد يُطرح الآن في الغرب بجدّية وعمق. فهؤلاء النقاد يجدون أنَّ الديمقراطية التي تُمارس في الغرب أوصلت المجتمع الغربي إلى أزمة؛ أزمة حرّية الإنسان. فالإنسان لم يَعُد حرًا في أنظمة فرضت العقلانيةُ عليها أنماطًا مؤسّساتية وحياتية سلبتها حرّيتها. هذا النوع الجديد من النقد للديمقراطية يُركّز كثيرًا على استعادة الحرّية الفردية، حرّية الفرد في أن يبدع، حرّيته في أن يكون حرًا..*

لقد اقتنعنا بالديمقراطية كإنتاج بشريّ، ومن الطبيعي أن يكون كلّ أمر بشريّ هدفًا للنقد، ومن خلال التجربة والخطأ يمكن أن يُحَسَّن وأن تُحَلّ مشكلاته. ولكنّني أسأل: ما البديل عن الديمقراطية؟ العودة إلى الاستبداد والقهر؟ بلى، إنَّ للديمقراطية سلبيات، ولكن سلبيّاتها تبدو أقل ضررًا من سلبيات الأنظمة الديكتاتورية. وبالطبع، فإنني أرى ما للغرب الآن من مؤسّسات ثقافية واقتصادية وسياسية وإعلامية، تفرض رأيها على الناس بأساليب مختلفة.

لقد اعتاد المَلكُ المستبدّ فرض رأيه وجماعَته على الناس بالسّيف، وأمّا الآن فعنَ طريق إثارة الغرائز والمشاعر والإعلام، وكلّ ذلك يحدث عندما يُحْصَرُ الإعلام المرئيّ والمسموع معًا في جهة واحدة لفرض الآراء على الناس.

ولكنّ النّاس الآن أيْقاظٌ ومنتبهون للأمر. وفي إطار الديمقراطية يُمْكنُ حلّ هذه المشكلة. وفي الحقيقة فإنّ بعض الإشكالات كانت مجرّد ردّ فعل ضدّ اضطهاد القرون الوسطى، يعني أنَّ الحرية عرفت بأنّها تَحَرُّرٌ من الدّين ومن الإقطاع، وأنّها كَسْبُ المنافع المادّية، ومن هنا جاء الاستغلال في أوروبا. فكان أن قام كارل ماركس بانتقاد الرأسمالية، وكان من أمر هجومه عليها أن اضطرّها إلى تقويم وتعديل نفسها في تدابير معيّنة، كاعترافها بنقابات العمّال والضمان والتقاعد وتحديد الأجور بحسب رغبة العمال، وفرض الضَّريبة على الأغنياء وتبنّي الاقتصاد المُوَجَّه عوضًا عن الاقتصاد الحرّ حرّية مطلقة، وقد تمّ حصر الاستغلال في الرأسمالية، أي أنَّ أهلها عملوا على تصحيح أخطائهم، ولكنّهم حلّوا مشكلتهم الاقتصادية عن طريق الاستعمار.

إنَّنا إذا نظرنا إلى الحرّية والديمقراطية على أنهما ردّ فعل على ما ناءَ به الغرب في القرون الوسطى، فسنعي سلبيات الاثنتين. وأنا لا أنكر أنَّ وَهَنَ الأخلاق وضعف المسائل المعنوية في الغرب هما أمر مأساويّ، بَيْدَ أنَّه يمكن التعويض عن نقاط الضعف هذه وعن السلبيات بالأمور المعنوية والأخلاقية.

ثمّ إنَّنا، في مجتمعاتنا، لا نَنْظُر هذه النظرة السَّلبية إلى الدين كما

هو الحال في مُجتمعات الغرب، وأكثر الناس يُريدون النّظام الديمقراطي. والذين لا يُريدون النظام الديني فربّما كان ذلك لجَهْلهم به، وإلاّ فإنّهم إنْ عَرَفوا أنّهم سيتمتّعون فيه بحقوقهم فإنّهم لا جَرَم سيرغبون فيه.

أجل، بوسعنا تجريب النّظام الديمقراطي الذي تدعمه وتسنده الأخلاق والمعنويات. وأرى أنّنا إذا ما راعينا، في تعاملنا وفي أمورنا، الأخلاق فإننا لن نواجه ما واجهه الغرب من مشكلات، وذلك يتمّ بواسطة إعلامنا وبالطريقة التي نستثمر بها إمكانياتنا المادّية، وحينذاك ستتمكّن من بناء ديمقراطية ذات أخلاق. ولكننا إذا ما أقدمنا على فرض تصوّر خاصّ للدين عن المجتمع، فإنّنا سنفقد مزايا الديمقراطية الغربية، وسنفقد أيضًا الفرصة المتاحة لنا باتّباع الدّيمقراطية المُنْسَجِمَة مع الإسلام، وهذا أمر مؤسف لا ريب.

إنَّ للديمقرطية عيوبَها إذا ما نظرنا إليها بشكل مجرّد، ولكن حين نُقارنها مع بدائلها، وحين نُلاحظ المآسي التي ستأتي بها تلك البدائل، فإنّنا لن نتردّد في الأخذ بالديمقراطية، فهي الأقلّ ضررًا من النظُم الأخرى على الأقلّ.

• ما الفرق بين نظام إسلامي وآخر غير إسلامي كلاهما ينهج الديمقراطية في الحكم؟

قلت: إنَّ الدّيمقراطية هي سبيلٌ إلى استقرار نظام مُعَيّن، أي أنَّها

آليـة وأنَّ الحكومـة للشـعب وأنَّ إرادة الشَّـعب هي التي تُحَـدِّد شكل الحكومة. وهذا قد أدّى في الغرب إلى العلمانية والليبرالية، ولا بُدَّ له من أنْ يؤدّي في المجتـمع الإسـلامي إلى شكل يُسـايرُ فكر الناس الإسلاميَّ.

وبالطّبع، فـإنَّ لدينا أمـورًا مـختـلفـة لا تنسـجم مع الليبـرالية، فالحكومة الإسلامية لا تُبيح الفوضى الموجودة في الغرب، ولا تقبل بالتَّحرّر الجنسيّ مثلا.

ولكن قد يطلع مَنْ يقول: أنا مُخَوَّل من قبل الله بفرض هذا على الناس، سـواء رغبـوا بذلك أم لا. في مـواجـهـة من يدّعي مـثل هذا الادعاء يتبين مـا بيننا وبين الليبراليين والعلمانيين من قـاسم مشترك قـوامـه، بكل بسـاطة، أنَّه لا يمكن فـرض شيء على الناس قسـرًا. فالإنسان في مجتمع إسلامي إنَّما هو منفّذ لأفكار معينة مع ضـمان حقّ الآخرين في إبداء آرائهم وضـمان حقّ الشعب في المساءلة. وفي الغرب يعرض كلّ حزب برنامجه، وَمَنْ ينال الأكثريّة من الأصوات ينصاع الآخرون المخالفون لرأيه. إلا أنَّ محتوى الحكومة الإسلامية يختلف عن محتوى الحكومة اللّيبرالية والعلمانية بلا ريب، فنحن نرى أنَّ الحكمَ حَقٌّ للشَّعب، وسبيلُ استقراره إنَّمـا هو رأيُ الشعب وخيـارُه، وهذا ينسجم مع الإسلام. فالإسلام برأيي لَـمْ يقل بأنه منَ المُمْكن لنا إجراء حكم الله بأيّ طريقة وأيّ شكل وبأيّ ثمن كان. لاَ! لم يقَل الإسـلام بهـذا، وبناء عليـه فنحن لا نعـرف بديلاً إنسـانيّـا للديمقراطية.

مؤدّى ما نقوله إذن هو أنّ على المُفكّرين الإسلاميين عَرْضَ أفكارهم، فإنْ قَبِلَ بها الشعب وأرادها تولّوا السلطة وإلاّ فلا، إذ لا يمكن فرض ذلك عليهم.

والثورة الإسلامية كانت تجربة فريدة في هذا المجال.

كان سلاح الثورة الإسلامية أشرطة تسجيل لتوجيهات الإمام، ولقد تجلّت قدرة الثورة الإسلامية في إرادة الشعب عبر الانتخابات، وهي تجربة فذّة من حيث إنّها أدت إلى أن تُمْسك بزمام الأمور سلطةٌ دينية بإرادة الشعب ورأيه. وإذا اعتبرنا أنَّ رأي الشعب هو مصدر شرعية الحكومة، وجب علينا التسليم بأن رأيه هو شرطُ دوامها واستقرارها، أي أنَّ الأفكار الحرّة معروضة في ساحة الحكومة الإسلامية، وكلّ من يريد حكومة إسلامية فعليه إقناع الآخرين. هذا الأسلوب التّنافسي هو الأمثل والأفضل، وبهذا المعنى فإن الديمقراطية لا تتنافى مع الإسلام ولا تتعارض معه.

• هل يمكن للمختلف دينيًا وغير الديني أن يصل إلى موقع القرار في دولة إسلامية إذا كان مقتنعًا بدستور الدولة ومشروعها؟

من البديهي أنّ محورية الدولة الإسلامية تفترض أن يكون الحاكم واعيًا وعادلاً وعالمًا بالإسلام، ونحن حين نَصفُ دولة بأنَّها إسلامية، فهذا معناه أنَّ الدين هو الذي يُحَدِّد الشروط وَالظروف العامّة. يعني إذا أراد الشعب حاكما فإنَّ حكومة ذلك الحاكم تُصْبِحُ شرعية، وإذا ما

رفضها فلن يكون ممكنًا فرضها بالقوّة. يجب أنْ تمتلك الحكومة الإسلامية ضوابط مُعَيَّنة وإذا لم يرد الناس هذه الحكومة وانتخبوا حكومة لا ضوابط إسلامية لها وأعلنوا أنّهم لا يُريدون أشخاصًا دينيين، فإن علينا احترام رأيهم إذا كنا نقول بالديمقراطية ونتبعها، شريطة أن تُصان آنئذ حرّيتي في نقدها وإعلان ذلك دونما خوف، وذلك بنفس القدر أيضًا الذي يحق معه للمختلف في ظل حكومتي أن يقول رأيه ويعلنه، وللشعب في نهاية الأمر أن يقول قوله الفصل بين الرأيين أو الآراء. وبالطبع فإن هذا لا يعني أن يصل أفراد غير متدينين إلى السلطة وأن نعتبر الحكم مع ذلك حكمًا دينيًا، لأنه لن يكون عندئذ حكمًا دينيًا. فالحكم الديني يعني أن يتولى المتديّنون السلطة وهو شرط أوّل، وأمّا الشرط الثاني فهو قبول الشعب بذلك. هذان الشرطان هما ركنا الحكومة الدينية وزوال أحدهما يُزيل الصفة الدينية عن الحكم.

● لقد كان السؤال حول إمكانية أن يتولى غير المسلم مواقع القرار في الدولة الدينية في حال اعتقاده واقتناعه بمشروعها، بغضّ النظر عمّا يدين به هو شخصيًا؟

مرجوع سؤالك، بمعنى ما، إلى التالي: هل يحقّ لشخص من الحزب الديمقراطي الأميركي أن يتولّى السلطة ويصير رئيسا للجمهورية عندما يفوز الحزب الجمهوري بها؟! الحزب الجمهوري قد انتخب، وإذن فمن المفروض أن يكون الرئيس جمهوري الانتماء.

أليس كذلك؟ نحن كحزب نعرض مشروعنا وبرنامجنا على الناس، والنّاس يرون رأيهم، فإذا انتخبونا فَرَجُلُنا الأوّل سيكون ممثل مشروعنا وبرنامجنا.

● *بل سؤالي: هل ينبغي على الحزبي أن يدين بنفس الدين، وإلا يخرج عن المشروع ولا يحقّ له الدخول فيه وبالتالي الوصول عبره إلى مراكز القرار؟*

من الطبيعي أن تُعيّن الحكومة الدينية مواصفات الشخص الأوّل الحاكم. وفي الدستور الحالي فإنَّ على من يتولى قيادة الثورة أو من يرأس الجمهورية أنْ يُحَقِّقَ في شخصه شروطًا معينة، وإذا انتفت فلن يُمْكِنَهُ، تبعًا لما ينصّ عليه الدستور، الوصول إلى هذا الموقع أو ذاك. وممّا هو مخالف للدستور أنْ يَلِيَ السلطة رجلٌ مختلف دينيّا.

أمّا إذا ما عَدَّلَ الناسُ الدستورَ وأقرّوا وصول المُخْتَلف دينيّا إلى مواقع القرار فتلك مسألة أخرى، فنحن إذا كنّا مقتنعينَ بالدّيمقراطية حقّا وصدْقًا ونعتبر أنَّ كلّ ما يرغب فيه الناس هو الشَّرعي على مستوى السلطة فإنَّنا لا يمكننا آنئذ القول للناس بأنَّ عليهم الإذعان للدولة الإسلامية إلى الأبد.

نحن لا يمكننا حملهم على ذلك إذا ما رأوا رفضها، وهذا أمر تُلْزمنا به الديمقراطية عندما نقتنع بها.

لقد وافَقْنا على الديمقراطية التي كان من نتيجة ممارستها أن أقرّت

دستورًا خضع لرأي الناس وإرادتهم، وهم إلى الآن يُوافقون عليه. نعم، لقد اختارت أكثرية الناس الحكومة على هذا الأساس الديمقراطي. أمّا عن احتمال أن يُبَدّل الناس رأيهم ذات يوم ويطلبوا تعديل الدستور فهو أمر سابق لأوانه ومرحلة لم نصل إليها حتّى الآن!

● ***السؤال المطروح نظري لا علاقة له بالواقع الإيراني؛ لنفترض مجتمعًا متعدّدًا دينيا وطوائفيا، الحاكميّة فيه للقانون والدستور لا لشخص، ما المانع في مثل هذا المجتمع من تولي المختلف دينيا مواقع القرار ما دام خاضعا للدستور، يخدمه وينفذه مقتنعا به؟***

هذا أمر مختلف، وطرحه في هذه الظروف لا يخدمنا. ولكن يمكن القول إن إطار الحكومة الإسلامية إسلامي، وعلى الأفراد الالتزام بهذا الإطار عمليّا دون أن يرتبط هذا بمعتقداتهم وأفكارهم. إن بوسعنا رسم صورة للدستور الإسلامي تبيح لمن شاء الدخول فيه أن يدخل وبالتالي تُتيح له فرصة الوصول إلى السلطة. ولكن يجب أن يكون إطار الحكومة العامّ مرضيّا عنه عند الله. وكلّ من كان وفيّا لهذه القواعد يمكنه الوصول إلى مواقع القرار، وهذا لا يتناقض مع ضروريات الإسلام. نعم! النَّظريات الحديثة الحالية تشترط نظامًا ومواصفات إسلامية، وتحدد مواصفات الرجل الأول ولكن حتى في واقع الحكومة الإسلامية الحالي، فإنه من غير المحظور تولي غير المسلم ـ ولكن الملتزم بالدستور ـ مراكز القرار المهمة، ما عدا مركز قائد الثورة

ورئيس الجمهورية. والناحية النظرية التي طرحتموها قابلة للدراسة والبحث، كما أن أمر النظريات الإسلامية المطروحة حولها لم يُحْسَم أمرها بعد، ولكن المهمّ هو الالتزام بالدستور الصادر عن إرادة الشعب والخاضع لإرادته، ومصلحتنا هي في ترك الباب مفتوحًا أمام كلّ هذه البحوث النظرية، ومنها السؤال الذي تفضلتم بطرحه. نعم إنه سؤال جدّيّ وخليق بالبحث من الناحية الفلسفية والنظرية، بيد أننا لا يسعنا تقديم أجوبة نهائية عن كل الأسئلة والمشكلات.

المهم هو أن تطرح هذه الأسئلة في جو علمي، وأن تتلاقح الأفكار دونما خوف أو خشية، لتمهيد الطريق أمام حل أفضل وأمثل. وأنا أعتقد أن الكثير من آرائنا حول الإسلام قابل للتغيّر والتبدل؛ ففهم الناس للإسلام مختلف ومتباين، ولربما ظهرت آراء جديدة تواكب الدين وتجعله معاصرًا. فخلود الدين هو في قدرته على مواكبة العصر، لا أن يأتي أشخاص فيعلنوا أن رأيهم في الدين نهائي، ويفرضوا هذا الرأي ويعتبروا كلّ من خالفه مخالفا للزمان. إن انقضاء الزمان كفيل باندثار تلك الآراء، ونحن إذا اعتبرنا الدين هو تلك الآراء فإننا نكون قد حكمنا باندثار الدين.

لنفسح المجال للأفكار والآراء، ولنحترم كل فكر يرتكز على منطق وفكر سليمين وليس على الأهواء والنزوات. إن عندنا الكثير من القضايا مما يجب تناوله بالبحث والدراسة في المجال الإسلامي، ولكن المهم هو تهيئة الأرضية المناسبة والملائمة للتفكير والبحث السليمين.